

رأيت النبي ﷺ إذا توضأ حل عن عصابته ومسح عليها بالوضوء، رواه الطبراني في "الكبير"، وفيه حفص بن عمر العدني وهو ضعيف (مجمع الزوائد (١: ١٠٨)).

قلت: هو مختلف فيه، وقال ابن أبي حاتم: أخبرنا أبو عبد الله الطهراني ثنا حفص بن عمر العدني وكان ثقة، كما في "تهذيب التهذيب" (١: ٤١)، وقد عرفت غير مرة أن الاختلاف غير مضر.

٣٢٤- عن علي رضي الله عنه قال: انكسر إحدى زندي، فسألت رسول الله ﷺ، فأمرني أن أمسح على الجائر، رواه عبد الرزاق<sup>(١)</sup> وابن السني وأبو نعيم معا في الطب، وسنده حسن، كذا في "كنز العمال" (٥: ١٥١).

٣٢٥- قال المنذري: وصح عن ابن عمر المسح على العصابة موقوفا عليه، وساق بسنده أن ابن عمر رضي الله عنه توضأ وكفه معصوبة فمسح عليها وعلى العصابة وغسل سوى ذلك (فتح القدير ١: ١٣٩).

فتح القدير بعد نقل أثر ابن عمر رضي الله عنه: "والموقوف في هذا كالمرفوع، لأن الأبدال لا تنصب بالرأي اهـ".

(١) مصنف عبد الرزاق ١: ١٦١ رقم ٦٢٣ باب المسح على المصائب والجروح، وأخرجه أيضا الدارقطني ١: ٢٢٦ و٢٢٧ باب جواز المسح على الجائر والبيهقي ١: ٢٢٨، ولفظ عبد الرزاق "أحد زندي"، ولعله أصبح لما في المغرب "انكسر إحدى زندي على، صوابه كسر أحد زنديه، لأن الزند مذكر، والزندان عظماء الساعد" (من البحر الرائق ١: ١٨٤).

ثم اعلم أي الحديث قد طعن فيه الدارقطني والبيهقي بعمرو بن خالد وهو ضعيف متروك كما في ميزان الاعتدال (٣: ٢٥٧ رقم ٦٣٥٩) وقال النووي: "اتفقوا على ضعفه" كما في "البحر الرائق" و"فتح القدير" (١١: ١) وحسنه المتقي صاحب "الكنز"، فهل وجد سنداً ليس فيه عمرو بن خالد، أو لم ير عمرو ضعيفاً؟ كلا الأمرين محتمل، والله أعلم.